



## مقالتني للأسبوع في صحيفة كل العرب:

### المرأة وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية بين المتاجرين والغيورين

لا شك في أن وضع المرأة العربية مقارنة بالرجل يعد أقل حظاً ونصيباً من حيث حصولها على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية وتمتعها بتلك الحقوق، فالتفاوت واضح وهذا ما لا يجب أن يستمر في القرن الحادي والعشرين حيث تجاوزت البشرية كثيراً من الموروث الخاطئ، وتعالى على التوقع في بوتقة تعظيم الذكر على الأنثى خاصة أن تعاليم الإسلام الحنيف ساوت بين الجنسين بالتكاليف القائمة على العقل وقد أشار القرآن إلى تلازم الذكر والأنثى في المسؤوليات وفي الحقوق وفي الثواب وفي العقاب. قال تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى".

كثيرون الذين يتهجمون اليوم على المجتمع العربي والإسلامي ويعنفونه بتهمة إهدار حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية على السواء، خاصة تلك المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي أقيمت بدعم غربي من أجل دعم حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، وهذا ينطبق على العالم العربي بأكمله وعلى المجتمع العربي في الداخل خاصة.

ومما يثير الانتباه والغضب أن معظم تلك المؤسسات تعتبر الإسلام والمسلمين والعرب وعاداتهم متخلفين ويقومون بتعنيف المرأة بتعمد... علماً بأنه لا دقة ولا مصداقية لمثل هذه الادعاءات.

فمنذ البدء رفع الإسلام من مكانة المرأة، وجعلها كالدرة الثمينة، لا ينبغي أن تكون سلعة بيد الرائج والغادي، كما نص على حقها في تلقي تربية قويمه وتعليم سليم ونفقة ورعاية وعناية واحترام مشاعر، بل جعل لها خصوصية في المشاعر بينما كانت الأمم الأخرى قبل الإسلام ترمي بأجمل بناتها في النيل قرباناً، وتدفن الأنثى وهي حية فيما سماه القرآن (المعوودة)، كانت المرأة في الإسلام كالرجل هي نفس كاملة لها ما له وعليها ما عليه.

وليس أدل على ذلك من قول النبي الكريم محمد - صلى الله عليه وسلم - : من كانت له ابنة رباها فأحسن تربيتها وعلمها فأحسن تعليمها كانت له سترًا من النار.

فهل أعظم من أن يجعل الإسلام إعطاء البنت حقها طريقاً إلى الجنة ووقاية من النار يا من تدعون بدون علم؟؟  
ففي مجال حقوق المرأة الاقتصادية: أوجب الإسلام نفقة الأب على ابنته قبل الزواج، وتفقة الزوج على زوجته بعد الزواج، لأنها تقوم بدور ريادي في الأسرة لا يقل عن دوره في طلب الرزق والمعيشة، كما أوجب لها المهر ومن البدهي أن المهر قيمة وتقدير معنوي قبل أثره المادي، وخصص لها في الميراث وهذا كان أول مرة في التاريخ البشري أن المرأة ترث ولم يكن معمولاً به قبل الإسلام، وكانت حصتها في الميراث نصف حصة الرجل لأن الرجل ملزم بالنفقة عليها، في حين لم يلزمها الإسلام بالنفقة عليه حتى لو كانت تمتلك الملايين من مالها الخاص إلا عن طيب خاطر.

وقد منح الإسلام المرأة حق العمل ضمن ضوابط شرعية تضمن حمايتها من أي استغلال أو أذى، وليس أدل على ذلك من كون زوجة النبي الأولى السيدة خديجة - رضي الله عنها - تاجرة وصاحبة عمل.

أما في مجال حقوقها الاجتماعية فقد ذم القرآن الذين تسود وجوههم لما تلد زوجاتهم بنات، وقد حرم الوأد، قال تعالى: " وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت".

وقد منحها حق قبول الزوج أو رفضه، لأن عقد الزواج في الشريعة الإسلامية قائم على الإيجاب والقبول، فإن لم تقبل به لا يستطيع القاضي عقد النكاح.

بل ترك لها حق الاشتراط في عقد الزواج كأن تشترط إكمال التعليم مثلاً...

وحدد الإسلام مواصفات للمسكن الشرعي للزوجة تشمل الاستقلالية في المبيت ووجود حد أدنى من مقومات الأمن الحياتي للمسكن كالأثاث غير المبالغ فيه.

هذا وغيره كلها من مظاهر اهتمام الإسلام بحقوق المرأة إلى جانب عشرات القضايا التي تخص تكريم المرأة، كقول النبي: ما أكرمهن إلا كريم، وما أهانهن إلا لئيم.

أما عن حقها في ممارسة النشاط السياسي والعسكري فالأمثلة والنماذج استثنائية، فقد كانت أسماء بنت أبي بكر فدائية وهي تمد سيدنا محمداً ووالدها أبا بكر بالغذاء والماء والمعلومات الاستخبارية وهما مختبئان في الغار في طريق الهجرة، وكانت رفيدة الأسلمية تقود فريقاً طبياً إسعافياً ترميضياً في معركة أحد ولا يترددن في القتال عند الحاجة، بينما كانت خولة بنت الأزور تصول وتجول في معارك المسلمين مع الروم، وكانت الخنساء مدرسة عسكرية وهي تقدم أفراد أسرتها إلى القادسية وتقول: الحمد لله الذي شرفني باستشهادهم، وكانت أم المؤمنين عائشة مرجعاً في رواية العلم النبوي والفقهي عن النبي الكريم.

وفي ظلال الإسلام شاركت المرأة في الحياة العلمية والأدبية مثل سكينة بنت الحسين -رضي الله عنها- الناقدة الأدبية المحترفة، وكانت شجر الدر تقود دولة مترامية الأطراف.

أقول لمن يتغنى بوضع المرأة في الغرب أن يسألهم: لماذا لجأوا في بعض الدول الغربية إلى التشريع الإسلامي وأخذوا بحل الطلاق بعد أن كان محرماً عندهم، وأحكام الميراث بعد أن اعترفوا بأن مشكلات هذين الأمرين لم يبت فيهما أحد كشرعية الإسلام؟

من يهاجم الإسلام باعتباره متخلفاً فأين هو من هذه المعلومات؟

نسأل الذين يتعاونون مع الغرب في إنقاذ المرأة العربية: لماذا عنصر الذكورة غالب على من يتقلدون المناصب الرفيعة في الغرب؟ كالرؤساء والوزراء والنواب؟

**أسأل مؤسسات المجتمع المدني التي تحصل على دعم من الغرب مقابل هذه الأدوار:**

ماذا عن المرأة في المجتمعات الغربية؟

لماذا تموت الأم عندهم في ملاحئ المسنين ولا تجد من حولها أحداً بينما تموت الأم عندنا بين الدموع والعبوات والتكريم الذي يكنه لها أهلها؟ من هو الذي يكرم المرأة؟؟؟

لماذا نسبة جرائم الاغتصاب في تلك المجتمعات تفوق نسبتها عندنا أضعافاً وأضعافاً؟

**لكنني ما زلت على قناعة بأن المرأة في مجتمعنا بحاجة لمزيد من التمتع بحقوقها. والخلل في هذه القضية ناجم عن سلوكنا نحن ووعينا نحن وفهمنا نحن وليس ناجماً عن الإسلام أو معتقدات العرب والمسلمين.**

أقول لهم: إذا كان يهكم أمر المرأة فانشروا الوعي بما طرحه الإسلام بهذا الشأن..

حقوق المرأة ليست في الملابس الفاضحة **ولا من خلال النوادي المخصصة لمثليات الجنس**، وعلاقات الرذيلة التي تبدد التماسك الأسري، وتحطم الإنتاج

بل إن حقوقها تتمثل في التعليم والعمل والازدهار الاجتماعي والثقافي والفكري...

فخذوا المال الغربي وتعموا به بعيداً عن الإساءة لقيمنا التي شهد لها الأعداء قبل الأصدقاء.

إن الغرب الحريص على المرأة لا تحصل المرأة المسلمة عندهم على حريتها في اللباس والاعتقاد وغير ذلك... وفاقداً الشيء لا يعطيه، فكيف تمنع الفتاة من اللباس الذي ترغب فيه في فرنسا، في الوقت الذي تقوم فيه فرنسا

**بمشاريع حرية المرأة داخل مجتمعاتنا؟**

أليس هذا من أفضح الممارسات!!!؟؟؟

لا تشتبكوا مع قيم الإسلام التي كرمت المرأة بنتاً وأختاً وزوجة وأماً....

وابحثوا عن الاستثمار في مكان آخر لعله يجدي نفعاً أكبر

**د. سامي ميخاري**